**שם המחקר:** "תג הזהב" או "תג פח אשפה"? תג חניה כפול לרכב נכה בישראל: תפיסות של מקבלי השירות המוגבלים בניידות פיזית והמורשים לשימוש בתג מטעמם.

- **שנה :** 2026
- **סוג מחקר :** תזה
- **מס' קטלוגי :** 890-821-2025
- **שמות החוקרים:** אורית מועלם, בהנחיית: פרופ' שירלי ורנר.
- **רשות המחקר:** בית הספר לעבודה סוציאלית, האוניברסיטה העברית.

- **موضوع البحث**: "شارة ذهبية" أم "شارة سلة مهملات"؟ شارة وقوف مزدوجة للمركبات المخصّصة للأشخاص ذوي المحدودية في إسرائيل: تصوّرات متلقّي الخدمات من ذوي المحدودية الحركية الجسدية، والأشخاص المخوّلين باستخدام الشارة نيابةً عنهم.
- **السنة** : 2026
- **نوع البحث** : رسالة لقب ثاني
- **رقم النموذج** : 890-821-2025
- **أسماء الباحثين**: أوريت معلم، بإشراف: البروفيسورة شيرلي فيرنر.
- **السلطة المسؤولة عن البحث**: كلية العمل الاجتماعي، الجامعة العبرية.

ملخص البحث

أُجريت هذه الدراسة بدعم من مؤسسة شاليم (Shalem Foundation).

**الملخّص**

تُشكّل شارة الوقوف للمركبات المخصصة للأشخاص ذوي المحدودية الحركية الجسدية وسيلة أساسية للتنقّل وإمكانية الوصول. وتتمثّل إحدى القضايا المركزية في سياسة الاستحقاق المزدوج المعمول بها في إسرائيل، والتي تتيح للمستحقين تلقائيًا تخصيص الشارة لمركبتين، دون فحص مدى الحاجة إلى ذلك أو متابعة كيفية استخدامها فعليًا. ويؤدي هذا الوضع إلى زيادة عدد المركبات الحاصلة على شارة الوقوف، الأمر الذي قد يمسّ بمبادئ العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص، إذ إن كثيرين لا يحتاجون إلى الشارة المزدوجة. وإلى جانب ذلك، تطرح ظاهرة الشارة تحديات لا تقتصر على مستخدميها فحسب، بل تشمل المجتمع بأسره، الذي يتحمّل مسؤولية تعزيز التضامن والتكافل الاجتماعي، والحفاظ على كرامة الإنسان، ودمج الأشخاص ذوي المحدودية في نسيج الحياة الاجتماعية.

وعلى الرغم من أهمية موضوع الشارة بشكل عام، والآثار الواسعة المرتبطة به، فإن الأدبيات البحثية التي تتناوله لا تزال محدودة، وتفتقر إلى جوانب جوهرية عديدة. ويسعى هذا البحث إلى تقليص الفجوة القائمة، وفحص معنى الحق في الحصول

على شارة الوقوف وطرق استخدامها، بما في ذلك الازدواجية الكامنة في هذا الحق. وذلك من خلال دراسة كيفية تجربة المستخدمين لهذه الشارة وفهمهم لها، في سياقات السياسة والقانون والمجتمع والفردانية.

أُجري هذا البحث وفق منهجية نوعية تجمع بين نموذجين بحثيين متكاملين. الأول هو النموذج الفينومينولوجي (الظاهراتي)، الذي يهدف إلى فهم المنظور الذاتي للمشاركين وتفسيرهم للواقع. أما الثاني فهو النموذج النقدي، الذي يسعى إلى الكشف عن علاقات القوة والآليات البنيوية الخفية، والتشكيك في النظام القائم بهدف تعزيز التغيير الاجتماعي.

استخدم البحث أسلوب العيّنة الملائمة وعينة كرة الثلج، وشملت العيّنة 20 مشاركًا بالغًا من شرائح متنوعة من المجتمع اليهودي، ومن فئات عمرية ومدن مختلفة في إسرائيل. عشرة من المشاركين مستحقون للحصول على شارة مركبة لشخص ذي محدودية بسبب محدودية في القدرة على التنقّل، والعشرة الآخرون هم الأشخاص المخوّلون باستخدام الشارة، أي الأشخاص الذين يستخدمون مركبة تحمل شارة مركبة شخص ذي محدودية نيابةً عن صاحب الاستحقاق. ونظرًا إلى أن هذه الزاوية من الدراسة لم تحظَ حتى الآن باهتمام تجريبي، يشكّل البحث الحالي مساهمة ريادية في فهم هذه الظاهرة. جُمعت البيانات من خلال مقابلات معمّقة شبه منظّمة، وحُلّلت بصورة استقرائية وفق مبادئ التحليل الموضوعاتي، بهدف تحديد الأنماط المشتركة التي تنبثق من التجارب الشخصية والمعرفة التي جُمعت، واستخلاص استنتاجات عامة.

كشفت نتائج البحث عن ثلاثة محاور رئيسية توفّر فهمًا تكامليًا لظاهرة الشارة، يركّز كل محور منها على بُعد مختلف: البُعد المادي، والبُعد الذاتي، والبُعد المستقبلي. وتتداخل هذه الأبعاد وتتقاطع وتؤثر في بعضها بعضًا بصورة متبادلة.

يتناول البعد المادي قيمة الشارة، إلى جانب عدم الاستفادة الكاملة من إمكاناتها، في ظل التحديات العديدة التي تواجه المستخدمين والتي تستدعي التحسين. أما البعد الذاتي، فيسلط الضوء على جوانب مختلفة تعكس المنظومة الأخلاقية الداخلية، وطرق التعبير عن التصوّر الذاتي، والعلاقات المتبادلة مع البيئة المحيطة، وكذلك طبيعة التفاعل مع المنظومة الرسمية. في حين يتناول البعد المستقبلي تحديد المجالات التي تتطلب التغيير، وصياغة أفكار عملية لتنفيذ هذا التغيير.

يحلّل فصل المناقشة أنماط علاقات القوة التي ظهرت بصورة متكررة في نتائج البحث، وذلك من خلال نموذج مكعب القوة (Power Cube – Gaventa, 2006)، ويفسّرها في ضوء مفهوم الوصمة البنيوية. ويوسّع هذا المنظور النقاش حول هذا المفهوم ليشمل المجال المؤسسي اليومي المرتبط بالمحدودية الجسدية، ويُظهر كيف يمكن لمورد بيروقراطي، وُضع بهدف ضمان إمكانية الوصول والتنقّل، أن ينتج في الوقت نفسه عوائق وممارسات رقابية وإقصاءً تحت غطاء القانون.

إلى جانب القوة التي تُمارَس من الأعلى إلى الأسفل من خلال سلطة المنظومة، تشير النتائج إلى وجود قوة من الأسفل إلى الأعلى، تتطوّر انطلاقًا من المعرفة والخبرة المتراكمة، وتتيح لمستخدمي الشارة تطوير القدرة على المبادرة والتأثير والمقاومة والنشاط النضالي. ومع ذلك، فإن هذه القوة تميّز بالأساس أقلية من بين أصحاب الحقوق. وحتى عندما تتحوّل إلى مقترحات للتغيير، فإن تنفيذها يعتمد إلى حد كبير على المنظومة الرسمية، ويتطلب تغييرات في السياسات، وتخصيص الموارد، وإجراء تعديلات قانونية. وبناءً على ذلك، تتيح القوة المنبثقة من الميدان للفرد أن يبادر ويؤثر، لكنها لا تُحدث تغييرًا كاملًا في علاقات القوة القائمة، وتبقى المسؤولية الأساسية عن قيادة التغيير على عاتق الدولة.

وفي الختام، تعرض مساهمة البحث على المستويين النظري والتطبيقي، إلى جانب حدوده، كما تُطرح الاستنتاجات والتوصيات لإجراء أبحاث مستقبلية. ومن شأن هذه الجوانب أن تُعمّق فهم قضية شارة الوقوف، وأن تسهم في تحسين الرفاه وجودة الحياة لدى المستحقين، وهو الهدف الأساسي لهذا البحث.

**الكلمات المفتاحية** :إمكانية الوصول، التنقّل، مواقف السيارات، شارة الوقوف، مركبة شخص ذي محدودية، حقوق الأشخاص ذوي المحدودية، المحدودية الجسدية، علاقات القوة، الوصمة البنيوية.

- للمحتوى الكامل
- لمجمع الأبحاث لصندوق شاليم
- مجمع أدوات البحث لصندوق شاليم